يمن جديد

إشراف:
عبدالفتاح الأزهري

إنشاء إدارات عامة للمرأة يعزز دورها السياسي والاجتماعي

■ قالت وكيلة وزارة الادارة المحلية خديجة ردمان: «إن القرار الجمهوري الصادر مؤخراً حول انشاء ادارات عامة لتنمية المرأة بدواوين امانة العاصمة والمحافظات يعزز دور المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في مختلف مناشط الحياة».

وأكدت أن الدستور اليمني افسح للمرأة مجالاً واسعاً للمشاركة في الحياة العامة والتنمية المحلية.

ولفتت الى ضرورة اشراك المرأة في البناء والتنمية ومجالس الحوار والرقابة والمساءلة والتنمية الادارية وبناء قدراتها في مختلف المجالات.

وقالت ردمان: «إن الوزارة نفذت مسوحات ودراسات على المستويين المركزي والمحلي وبالتنسيق مع المنظمات الحكومية والمجتمع المدني المهتمة بشئون المرأة لرسم السياسات لمواجهة المشكلات التي تعيق مشاركة المرأة في المحليات للارتقاء بمستوى الوعي بنظام السلطة المحلية».

مكافحة الفساد..
عنوان بارز في البرنامج الانتخابي للرئيس

▷ يعتبر الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات والشعوب وتهدد نماءها وازدهارها وهو آفة خطيرة ومدمرة تبتلع مقدرات وموارد التنمية وتجهض الجهود الرسمية والشعبية بما فيها محاولات الاصلاح الاقتصادي والاداري والاجتماعي.

وادراكاً من القيادة السياسية بخطورة الفساد، فقد وجهت الحكومة بوضع استراتيجيات تنفيذية لمواجهة آفة الفساد وتلافي آثاره بالبدء بتنفيذ برنامج الاصلاحات المالية والادارية وتلافي كافة الاختلالات التي ترافق تنفيذه..

ولعل من المنطق ان أول خطوة لمكافحة ظاهرة الفساد، تبدأ بالاقرار بوجوده كحقيقة اولاً، لذلك ومن هذا المنطلق، سعى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى اعلان الحرب ضد الفساد والذي تضمنه برنامجه الانتخابي في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م و نال به ثقة الشعب ومباركته له، وهو الأمر الذي جاء بعد مصادقة بلادنا وانضمامها الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي جاءت الموافقة عليها بموجب القانون رقم «٤٧» لسنة ٢٠٠٥م، ومن ثم تم إقرار انشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم «٣٩» لسنة ٢٠٠٦م بشان مكافحة الفساد والتي شكلت بموجب القرار الجمهوري رقم «١٢» لسنة ٢٠٠٧م، ثم تم تحديد مهامها بموجب القانون انف الذكر والقانون رقم «٣٠» لسنة ٢٠٠٦م بشأن الإقرار بالذمة المالية الصادر بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٧م.

تشريعات وقوانين

ولتحقيق هذه الغاية فقد تم اقرار عدد من المشاريع والقوانين التي تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية خاصة ما يتعلق منها بمكافحة الفساد.. ومن أبرز تلك القوانين:

يعد القانون الخاص بمكافحة الفساد متقدماً على المستوى الوطني، واسترشد المشروع بروح الاتفاقية الدولية والجهود الوطنية العليا لمكافحة الفساد لبواكب التطور في هذا الشأن.

وأكثر ما ميز هذا القانون الى جانب التشديد على صلاحيات الهيئة واستقلاليتها وحمايتها هو أن عزز من استقلالية البرلمان كسلطة تشريعية ورقابية في جعله الجهة التي تنتخب أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وقد حددت المادة الثالثة من هذا القانون الأهداف المرجوة منه، والمتمثلة في انشاء هيئة وطنية عليا مستقلة يناط بها مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه.

الى جانب منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجر واسترداد الأموال والعائدات المترتبة على ممارسته.

وكذا تعزيز مبدأ التعاون والشراكة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية في البرامج الرامية لمكافحة الفساد.

الى جانب ارساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية وبما يحقق الادارة الرشيدة لأموال وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.

قانونا الذمة والمناقصات

ويهدف هذا القانون في مجال تطبيقه الى حماية المال العام، وتعزيز الثقة باجهزة الدولة، ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم واخلاقيات الوظيفة العامة.. وتعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة.

وأعطى هذا القانون الهيئة صلاحيات طلب البيانات والوثائق عن ممتلكات مقدمي اقرار الذمة المالية واحالة من ثبت تورطهم أو مخالفتهم لاحكام القانون الى القضاء.

أما القانون الآخر والخاص بالمناقصات والمزايدات فقد تم اقراره عطفاً على توجيهات القيادة السياسية وبما يلبي أجندة الاصلاحات وفق المتغيرات والتطورات الراهنة.

ويعتبر هذا القانون خطوة دافعة وقوية لتعزيز المساواة بين القطاع الخاص والعام وكذا رافداً للقوانين المشرعة في مكافحة الفساد.. حيث هدف الى حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة، ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات.. وتحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات.. وكذا تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة وضبط وتحديد الاجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن.

آليات المكافحة

هناك عدة آليات ومفاهيم تشكل عناصر اساسية حددها برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية والقوانين اللاحقة واستراتيجية مكافحة الفساد وتتمثل في الآتي:

المحاسبة: أي خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية عن نتائج اعمالهم.

المساءلة: هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها.

الشفافية: وتعني وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين وعلانية الاجراءات والغايات والاهداف.

النزاهة: وتعني منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والاخلاص والمهنية في العمل.

اضافة الى وجود نقاط اخرى اساسية تساعد في مكافحة الفساد، واهمها: فضح مواقع واليات انواع الفساد.. والمساهمة في تنشيط حركة مجتمعية لمكافحة الفساد.. وضرورة توثيق التعاون والشراكة مع سلطة القضاء لتأخذ دورها الصارم.. فضلاً عن التعاون مع وسائل الاعلام الوطنية المختلفة لخدمة هذا الهدف.

العبث بالممتلكات العامة السبب المباشر للتدهور الاقتصادي

قانون مكافحة الفساد عزز من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني

عراقيل ومعوقات

بالطبع هناك جملة من العراقيل والمعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج فخامة الرئيس، منها ما هو بعيد المدى، وأخرى قريبة المدى ومنها ما يحتاج الى دراسات واستراتيجيات واجراءات عاجلة ويتمثل أهمها في:

العراقيل الاقتصادية، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه اليمن.. اضافة الى قلة الاستثمارات المحلية من قبل المستثمرين اليمنيين، وعدم تقديم الحكومة والجهات المعنية لدراسات ورؤى جادة في أي من جوانب تحسين الاقتصاد «سابقاً» الى جانب عدم تعاون القطاع الخاص مع الحكومة في تنفيذ البرنامج.

أما العراقيل السياسية فتتمثل في التفاف احزاب المعارضة للسعي بأي شكل لعرقلة برنامج الرئيس، وعدم فهم الحكومات المتعاقبة لبرنامج الرئيس وكيفية تنفيذها.. الى جانب الضغوط التي تقوم بها الحكومات والمنظمات المانحة على الدولة في الاصلاحات مقابل تقديم المنح وباسرع وقت ممكن.

وتتمثل اهم العراقيل الثقافية «تعليمية» في الجهل والأمية التي تسود المجتمع اليمني، وأمية التعليم وعدم وجود ثقافة بديلة الى جوار التعليم، وعدم فهم الالتزام بالتخصصات وتطبيقها في مجالات العمل، الى جانب ضعف المتابعة ومواكبة الجديد من علوم وتكنولوجيا، ثم الوساطة والمحسوبية التي تفرضها الجماعات «المتنفذة» على المسئولين لتجعل من خدمة افرادها ومحاسبيها فوق سيادة القانون العام.

العدد القادم:
- تبني اليمن للاصلاحات في مواجهة الفساد.
- دور الجهاز المركزي في المراقبة والحماية.
- علاقات الهيئة العليا بالبرلمان والمؤسسات المجتمعية واجهزة الاعلام.

وزارة الخدمة المدنية:

شبكة معلومات متقدمة ونظام آلي للتوظيف

■ حققت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات نجاحات بارزة على صعيد الاصلاحات في الجهاز الإداري للدولة في ضوء البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، لكن تلك النجاحات المحققة لم تخل من معوقات وصعوبات واجهت سير عملية الاصلاحات الإدارية.. غير أن الوزارة لها خططها ورؤاها ومعالجاتها لاستكمال مهامها في هذا الجانب.

ويوضح الدكتور يحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية والتأمينات في هذا الاتجاه «أن النجاحات التي حققتها الوزارة على صعيد الاصلاحات الادارية التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس عديدة في مقدمتها انشاء مركز المعلومات في ديوان الوزارة بالأمانة وبقية الفروع في المحافظات لخزن ومعالجة واسترجاع البيانات والمعلومات وتبادلها وتشتمل على قاعدة بيانات رئيسة وترتبط شبكياً بمركز معلومات فرعية بمقر الوزارة ومكاتبها بالمحافظات وذلك لعملية تبادل المعلومات والتي تتم آلياً باستخدام أحدث الوسائل وتقنيات الاتصالات والمعلومات..».

كما أعدت الوزارة ايضاً نظاماً آلياً لتوظيف الخريجين والفنيين وفق أسس ومعايير موضوعية للتسجيل والمفاضلة والاختيار وتعهدته بالتقويم والتطوير الدوري المستمر مما كفل قدراً عالياً من تكافل الفرص والعدالة في معاملة المتقدمين للتوظيف على الدرجات المعتمدة في الموازنات الوظيفية السنوية.

وللوزارة والوحدات التابعة لها ايضاً دور محوري في مجال إعداد وتنمية قدرات الموارد البشرية عبر تنظيم وعقد العديد من الدورات التدريبية والندوات وورش وحلقات العمل التي شارك فيها كبار قيادات الدولة ورؤساء الهيئات والمصالح والمؤسسات الحكومية والكوادر المتخصصة والفنية.

بالاضافة الى اعتماد التدريب والتأهيل الإداري والفني والتخصصي لموظفي الدولة خارج الجمهورية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وذلك بالاستفادة من الموارد المتاحة واتفاقيات التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة.

ويقول الشعيبي: إنه الى جانب ذلك فإن تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من استراتيجية الاجور، قد ساهمت - الى حد بعيد - في تحسين الظروف المعيشية للموظفين، خاصة مع ترديها عالمياً ومحلياً، كما أن معالجة أوضاع العمالة الفائضة وتطبيق نظام البصمة الوظيفية بتقنية الصورة والبصمة البيولوجية قد ساهما كذلك في تقليص حجم الهدر للموارد العامة وحققا وفراً مالياً أمكن الاستفادة منه في مواجهة تكاليف تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من استراتيجية الاجور، وبالتالي اسهم ذلك ايجابياً في تحسين الاوضاع المعيشية للموظفين الباقين في الخدمة العامة.

المصفوفة التنفيذية عززت الثقة بين الوزارة ومختلف الجهات

ويوضح الوزير انه تم ايضاً تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات وإعداد ونشر أدلة بالخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة، باستخدام اكثر من وسيلة المطبوعة منها والأخرى الالكترونية في مواقع الاجهزة الحكومية المعنية على شبكة الانترنت.

كما بادرت الوزارة الى نقل المزيد من صلاحياتها التنفيذية لمكاتبها وفروعها في المحافظات والمديريات في إطار توجهاتها الاستراتيجية الهادفة الى التحول من الدور التقليدي الى الدور الجديد كمخطط ومنظم وراسم للسياسات ومطور لها من جهة وكمقدم للعون الفني والخدمات الاستشارية لأجهزة الدولة وهيئاتها ومراقب ومقوم للأداء المؤسسي من جهة اخرى.. سعياً لتحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة وفق الرؤية والرسالة التي حددتها لنفسها على المدى البعيد وصولاً الى اللامركزية الكاملة في إدارة الموارد البشرية.

ويرى الدكتور يحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية والتأمينات ان هذه الانجازات التي حققتها وزارته سيكون لها الآثار الايجابية المباشرة والبالغة الاهمية في مقدمتها إضفاء المزيد من الشفافية على أداء الوزارة والأجهزة الحكومية وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات والحد من الممارسات الفاسدة وتقليل الوقت والجهد والكلفة المترتبة على إنجاز المعاملات.. فضلاً عن تعزيز الثقة بين اجهزة الدولة والجمهور المستفيد من خدماتها.. ورفع كفاءة استخدام الموارد العامة واصحاح البيئة الاقتصادية ومناخ الاستثمار في بلادنا وجعله اكثر جذباً للمستثمرين خاصة الاجانب، الذي بدوره سيؤدي الى خلق مزيد من فرص العمل للخريجين وذوي الخبرات والمهارات الفنية وتقليص معدلات البطالة بين أبناء الوطن، وهذه في مجملها هي جوهر وروح الاهداف التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية.

لجنة شعبية بمديرية شعوب لمتابعة تنفيذ برنامج الرئيس

■ أكد الاخ علي حميد البتيم -رئيس اللجنة الشعبية لمتابعة المشاريع التنموية والخدمية بمديرية شعوب بأمانة العاصمة انه توجد قوى وعناصر تعمل على اعاقة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي هو برنامج الشعب اليمني كله والذي حقق منجزات كبيرة أدت الى افشال رهانات المتآمرين على وحدة وامن واستقرار الوطن من قبل بعض قيادات أحزاب «اللقاء المشترك». وقال في تصريح لـ«١٤ أكتوبر»: «إن مسئولية تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ليس مسئولية الرئيس وحده أو مسئولية المؤتمر الشعبي العام، بل إنه مسئولية كل اليمنيين، كون تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي يخص المصلحة الوطنية ومصلحة كل الوطنيين».

وأوضح «أن هذا الأمر دفعنا الى القيام بواجبنا الوطني للدفاع عن كل المنجزات التي تحققت وذلك بمساندة البرنامج الرئاسي والانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، وأسست اللجنة الشعبية لمتابعة المشاريع التنموية في مديرية شعوب بأمانة العاصمة والتي ممكن أن يتوسع نشاطها لبقية مديريات العاصمة». وتهدف اللجنة الى تقديم الدراسات الميدانية والتخطيطية والهندسية لمتطلبات أعمال الشق والسفلتة والمشاريع التعليمية والصحية والخدمية كالكهرباء والمياه وغيرها من المشاريع الأخرى، فضلاً عن متابعة الجهات المختصة والتعريف باحتياجات المديرية من مشاريع البنية التحتية المختلفة، والعمل على تعزيز آليات التواصل بين ابناء المراكز وأهالي الاحياء السكنية وكافة مواطني المديرية وبين ممثليهم بالمجالس المحلية وأمانة العاصمة والقيادات الادارية بالمديرية.

هذا وعقدت اللجنة اجتماعها التأسيسي لانتخاب الهيئة الادارية بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٨م، والذي نتج عنه انتخاب الأخ امين جمعان -رئيساً فخرياً للجنة الشعبية، والاخ علي حميد البتيم -رئيساً والدكتور عبدالله الحمزي نائباً للرئيس واحمد عبدالله راجح مسئولاً لشئون الاحياء والحارات وصالح القدمي مسئولاً لخطط برامج التنمية ويحيى الصورعي مسئولاً لمشاريع التعليم والصحة وعبدالله الجاكي مسئولاً لمتابعة قضايا الأمن ووضاح سعيد الدين مسئولاً اعلامياً ومحمد المتوكل مسئولاً ادارياً والشيخ عبدالله سنان راشد عضواً ويوسف السامدي عضواً.

أولويات

الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية

■ تركزت الإصلاحات المتحققة في مجال الادارة في تحديث الخدمة المدنية، حيث أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزارات المعنية خاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة وتحديد الادوار والوظائف التي ستخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.. كما تم استكمال اعادة بناء وهيكلة الوحدات الاسترشادية، مثل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب.

ورصدت المسودة لجوانب مختلفة من الانجازات في مراجعة الموارد البشرية واصلاح نظام المتعلقة بادارة الموارد والمرتبات.

كما شهدت السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧م اتخاذ العديد من الاصلاحات في مجال تحديث الخدمة المدنية وبالأخص في مجال تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية من النواحي التنظيمية والبشرية والامكانات والوسائل المادية وتبسيط الاجراءات وتقديم الخدمات الحكومية الى المواطنين والمستثمرين وتسهيل حصولهم على المعلومات والخدمات بإجراءات سهلة وميسرة وبمواعيد زمنية محددة.

الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م

التنمية البشرية

■ تستهدف الرؤية الاستراتيجية خلال خمس عشرة سنة القادمة «٢٠٠٠-٢٠٢٥م» تحسين مستوى التنمية البشرية، ليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وبما يرفع معيشة المجتمع وأفراده، ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد اسرهم، ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تحسين الأوضاع الديمقراطية والصحية، ومحو الأمية، وزيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي وخصوصاً بين الإناث، بالاضافة الى زيادة متوسط دخل الفرد الى مستويات الدخول المتوسطة، والذي يقترن بتنويع مصادر توليد الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على استخراج النفط والغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحديد مصادر النمو والقطاعات الواعدة وخلق فرص عمل وتحقيق دفعة قوية من الصادرات.

وعليه فإن صياغة رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٢٥م هي في المحصلة تعني «انتقال اليمن الى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي».

توجهات

البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية

■ يرتكز البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية في الأساس على الفصل بين السلطات الدستورية «التشريعية، التنفيذية، القضائية»، كتعبير حضاري لدولة المؤسسات وسيادة النظام والقانون وفي ظل ترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وضمان حق المعارضة الوطنية المسئولة.. إن هو القاعدة لهياكل الدولة الديمقراطية الديمقراطية الصحيحة للنظام السياسي المؤتمر الشعبي العام يهتم في هذا السياق فإن السليم وفي ذلك بالحكم المحلي والتنمية الادارية والقضاء والعدل والدفاع والأمن.

* من البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام.

حجة.. وتيرة عالية من تنفيذ البرامج الانتخابية للمؤتمر

▷ قطعت محافظات الجمهورية المختلفة أشواطاً بعيدة في تنفيذ سياساتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما حددته البرامج الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام في الانتخابات «النيابية، الرئاسية، المحلية» ونفذت الكثير من المشاريع التنموية والحيوية في كافة المجالات بعد ما وضعت قيادات المحافظات البرنامج الانتخابي كوثيقة عمل تنفيذ بما يتوافق مع التوجهات السياسية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

632 مشروعاً تنموياً وخدمياً في المحافظة

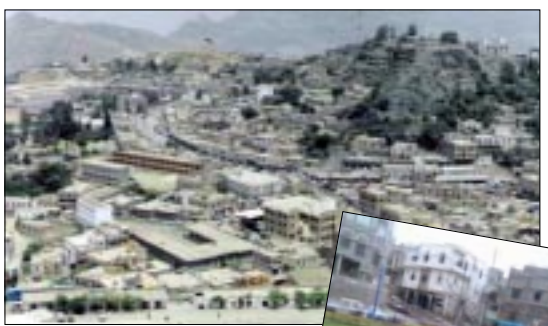

■ حجة-«الميثاق»:

وفي محافظة حجة تضمن البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية بالمحافظة ٦٣٢ مشروعاً تنموياً وخدمياً منها ٤٠٢ مشروع في مجال التربية والتعليم، و١٥٤ مشروعاً في مجال الصحة العامة والسكان و٧٦ مشروعاً في مجالات الادارة المحلية، والشباب والرياضة، والزراعة والري.

انفاق وانجاز

ويوضح الاخ فريد أحمد مجور -محافظ حجة- رئيس المجلس المحلي في تصريح لـ«الميثاق»: «أن مستوى الانفاق على مشاريع السلطة المحلية بلغ خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٨م مبلغ وقدره «١,١٦١,٠٠٠,٠٠٠» مما يعكس حجم ومستوى الوتيرة العالية في الانجاز للمشاريع، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة من برنامج السلطة المحلية خلال هذا العام ١٩٥ مشروعاً بكلفة بلغت «٢,٢٣٣,٧٨٠,٠٠٠» ريال.. منها ١٤٠ مشروعاً في التربية والتعليم و٥٢ مشروعاً في مجالات الصحة العامة والسكان و٣ مشاريع في مجالات أخرى.

أما حول المشاريع الجاري تنفيذها في المحافظة في مختلف القطاعات، فيوضح الأخ المحافظ أنها بلغت حتى الآن ١٣٧ مشروعاً، منها ١٠٢ مشروع في مجالات التربية والتعليم بتكلفة بلغت «١,٣١٥,٣٩٣,٠٠٠» ريال و٢١ مشروعاً في مجالات الصحة العامة والسكان بتكلفة «٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠» ريال و٤ مشاريع في مجالات أخرى.

مشيراً الى أن هناك مشاريع أخرى قيد الاجراءات والتعاقد والمناقصات ويبلغ عددها حتى نهاية هذا العام ٣٠٠ مشروع.. وترجمة لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية فقد تم منح كامل الصلاحيات للوحدات الادارية بالمحافظة وذلك للانتقال التدريجي للامركزية، كما أنه وبفضل مصداقية فخامة الأخ رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي فقد صدر القرار الجمهوري بإنشاء جامعة حجة، حيث تجرى الآن الدراسات اللازمة لذلك، كما يجرى حالياً وضع الموازنة التأسيسية لبدء العمل بها خلال العام ٢٠٠٩م.. كما تم عقد انشاء عدد ٣٠٠ وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود باجمالي مبلغ وقدره «١,٣٩٩,٠٠٠,٠٠٠» ريال، كما أنه تم انزال مناقصة شبكة التوزيع الكهربائية لتشمل مديريات «عبس، حرض، حيران، ميدي».. كما جرى متابعة وزارتي التخطيط والكهرباء ورئاسة الوزراء بشأن خط النقل من باجل حتى بني حسن بطول ١١٠كم حيث تم اعداد وثائق المناقصات وتخصيص ٢٩ مليون دولار لذلك.

وأوضح الأخ فريد أحمد مجور -محافظ حجة أنه على صعيد تنفيذ توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن تخصيص ٤٠ مليار ريال لتمويل شبكة طرق حجة توفر الربط بين المحافظة ومديرياتها المختلفة، تم وبتعاون مع وزارة الاشغال العامة والطرق ومشروع الطرق الريفية، اعداد خطة «ماستر بلان» لتنفيذها على مدى أربع سنوات، وتم الاتفاق مع وزارات المالية والتخطيط والاشغال ورئاسة الوزراء على تخصيص مبلغ ١١ مليار ريال في ٢٠٠٩م، للبدء في تنفيذ هذه الخطة، حيث تم مؤخراً انزال المناقصة لـ٨ مشاريع طرق مكتملة الدراسة وجاهزة وثائق مناقصاتها.. كما تم انزال اعلان لدراسة وتصميم ٢٣ مشروعاً خلال الفترة المتبقية من العام الجاري، وبحيث يبدأ التنفيذ في بدايات العام ٢٠٠٩م، وكان حصول المحافظة على خمسة ميجاوات كمحطة كهرباء مدينة حجة قد انعكس ايجابياً على تحسين خدمة الكهرباء في عموم المحافظة ومديرياتها.